ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (07)، عدد (01)،2021 ، ص: 527-540

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: ّ

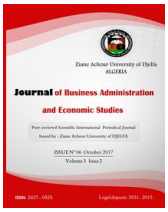

محدّدات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد

Food security Determinants in Algeria in the CoronaVirus Time

باية سي يوسف، BAYA SI YOUCEF [*1]، mimi1407@live.fr

[1] أستاذة محاضرة أ ، مخبر اللغات والاتصال والتكنولوجيات الجديدة، جامعة الجزائر 3 (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2021/03/05 **تاريخ القبول:** 2021/06/05 **تاريخ النشر:** 2021/06/07

ملخص

يعالج موضوع محدّدات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، مجمل التدابير الاقتصادية التي اتّخذتها الدولة من أجل التصدي للتهديدات التي تطال الأمن الغذائي، وذلك من خلال إبراز الدور الذي تؤديه أنسجة المجتمع من مؤسسات وسلطات أمنية ومحلية ومنظمات المجتمع المدني في مجال صياغة خطط تنموية (النموذج التنموي) لحماية أمن واستقرار الأمن الغذائي. ولهذا، فقد انصبّ اهتمام الباحثة من خلال هذه الدراسة على القيام بمسح علم لمختلف المبادرات الاقتصادية المتّخذة للتخفيف من آثار الأزمة على الاقتصاد الوطني. وقد أسفرت الدراسة عن نتائج جوهرية أهمها أنّ محاولات التغيير أصبحت تطفو على سطح لا تأخذ في الحسبان بعضا من الخلاصات الأساسية التي تتبلور عالميا بفعل التغيرات التي ظهرت في ظل الأزمة، بل تّم الدخول في سيناريوهات نمطية تشكل هروبا وردت عبر وسائل الاعلام،على هذا الأساس يستوجب اتّخاذ إجراءات اقتصادية صارمة بغية الحفاظ على النسيج الاقتصادي والاجتماعي وحماية القدرات الإنتاجية البشرية والمادية.

الكلمات المفتاحية

الأمن الغذائي؛ فيروس كورونا؛ الأزمة ؛ التدابير الاقتصادية؛الحماية.

تصنيف JEL: Q19

Abstract

This Paper entitled ‘Food Security Determinants in Algeria in the CoronaVirus Time’ try to treat the overall economic measures taken by the state in order to address the threats to food security, by highlighting the role played by the society's tissues, including security and local institutions and authorities, and civil society organizations in the field of formulating plans. Developmental model to protect the security and stability of food security. Therefore, the researcher's interest, through this study, has focused on conducting a general survey of the various economic initiatives taken to mitigate the effects of the crisis on the national economy. The study resulted in essential results, the most important of which is that the attempts to change have become floating on a surface that does not take into account some of the basic conclusions that are crystallized globally as a result of the changes that have appeared in light of the crisis, but rather typical scenarios that constitute escape received through the media, on this basis require Taking strict economic measures to preserve the economic and social fabric and protect human and material productive capacities.

Keywords

Food Security ; Corona virus ; the crisis ; Economic measures ; Protection ;

JEL Classification Codes : Q19

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسِل: mimi1407@live.fr

I. مقدمة:

اتّسفيروس كورونا المستجد بالاتّساع والتطور، ممّا تسبّب في أزمة اقتصادية خانقة، انعكست تجلياتها على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية والرياضية ، حيث تكّبلت خزينة الدولة بخسائر قدرت بالملايير من الدينارات ، خاصة بعد تراجع الاعتماد على موارد البترول التي تعرضت لضربة كبيرة بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ، ولقد أفرزت هذه الوضعية خوفا شديدا في صفوف المواطنين خاصة بعد الترويج لبعض الأخبار الزائفة من طرف بعض الفئات حول نفاذ السلع والمواد الغذائية الأساسية ، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة بشتّى الطرق والتدابير الممكنة حفاظا على الأمن الغذائي واستقراره ، اعتبارا أنّ خدمة المصلحة العامة للوطن والمواطنين فوق كل اعتبار.

I.1-إشكالية الدراسة:

تعدّ الجزائر من بين الدول التي تضرّررت بفعل فيروس كورونا المستجد، بما أحدثه هذا الوباء من أضرار وما آل إليه من آثار سلبية نخرت نسيج المجتمع الجزائري.

وقد انتهجت الجزائر، شأنها في ذلك، شأن سائر الدول التي سخّرت جهودا واعتمدت آليات جديدة في إطار المجهودات المبذولة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية، بغية التصدي لتداعيات الأزمة على الأمن الغذائي للمواطنين.

وبغية ضمان وحماية أمن واستقرار الأمن الغذائي للمستهلكين، لجأت الحكومة الجزائرية إلى تبنّي سياسة غذائية فعالة لمواجهة التطورات التي قد يعرفها الوباء أهّمها:

-اليقظة الاقتصادية.

-ولوج نخب اقتصادية جديدة.

-الاتّجاه نحو الاقتصاد الرقمي.

-التجارة الرقمية.

من هذا المنطلق، ولمقاربة الموضوع والإحاطة بمختلف جوانبه من الناحية الاقتصادية، نطرح السؤال الجوهري الآتي:

-ما هو النموذج التنموي الذي انتهجته الجزائر للخروج من الأزمة في ظل انتشار الوباء؟

وقد تفّرع عن هذه الإشكالية عدّة تساؤلات فرعية أهّمها:

-ما هو مفهوم الأمن الغذائي؟

-ماهي أهم السياسات، البرامج والتدابير التي سطرتها مؤسسات الدولة من أجل التخفيف من آثار الأزمة على الأمن الغذائي؟

-ماهي الآليات الاقتصادية المعتمدة من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية لحماية النسيج الاقتصادي؟

-ما مدى أهمية الاعتماد على الاقتصاد الرقمي في دعم القدرات الإنتاجية المادية والبشرية؟

-ما مدى جدية محاولات التغيير في مواكبة التجارب العالمية في هذا المجال.

-ماذا عن مستقبل النموذج التنموي في الجزائر في مرحلة ما بعد فيروس الكورونا؟

I.2-أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة من خلال معالجة موضوع محدّدات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد إلى تحقيق ما يلي:

-الوقوف عند أهم التدابير المتّخذة من طرف الدولة للحد من تداعيات الأزمة على سلامة واستقرار الأمن الغذائي.

-محاولة تحديد مدى فعالية التدابير الاقتصادية في تحقيق الأمن الغذائي للمستهلكين.

-البحث عن حلول للإشكالات المطروحة، وعن مخارج واستراتيجيات من أجل الاستجابة لمقتضيات التنمية الاقتصادية، والإقلاع الاقتصادي في ظل الأزمة.

I.3-أهمية الدراسة:

تكتسي دراسة محدّدات الأمن الغذائي في الجزائر في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، أهمية قصوى من حيث أنّ ضمان الأمن الغذائي للمستهلكين يتطلب انتهاج خطط استراتيجية فعّالة تضمن الحركة الاقتصادية في ظل انتشار الوباء، أيضا تنبع أهمية هذه الدراسة من الاهتمام ا لمتزايد للباحثين الذين أحسّوا بناقوس الخطر الذي أصبح يهدّد الأمن الغذائي، ممّا يتطلب تدخل الدولة بشتّى الطرق الممكنة قصد حماية القدرة الشرائية للمستهلكين.

I.4-منهج الدراسة وأدواتها:

تتمثل المنهجية المتّبعة في هذه الدراسة في استخدام أساليب منهجية فرضتها أهمية الدراسة والهدف العام لها، كما فرضتها معالجة ومناقشة ثّم تحليل موضوع محدّدات الأمن الغذائي، ممّا يستدعي ضرورة اختيار طريقة البحث وأدواتها المناسبة التي تثرهما المشكلة وهي:

-أسلوب المسح الذي " يعتبر من أبرز الأساليب المنهجية في مجال الدراسات الاقتصادية، والذي يمثّل جهدا علميا منظّما للحصول على بيانات ومعلومات حول الظاهرة أو مجموعة من الظواهر موضوع البحث "(سمير محمد حسين،1995، ص 132)

كما يستفاد من هذا الأسلوب المنهجي في دراسة الإشكالية وتفكيكها إلى عناصرها التراتبية، بغية التوصّل إلى بيانات مفيدة.

وانطلاقا من ذلك، لجأت الباحثة إلى الاستعانة بأسلوب تحليل المضمون حيث يستخدم النقد البنّاء، معتمدا على الشواهد المادية والمعنوية، والخروج باستنتاجات تساعد على القيام بالتحليل للتوصّل إلى نتائج" (roger Mucchielli,1996,p17)

وبالنسبة للأدوات المستعملة، فقد قامت الباحثة بتحليل مضمون الإسهامات البحثية المتّصلة بطبيعة الأمن الغذائي في الجزائر وأهم محدّداته، استنادا إلى تساؤلات الدراسة وباستخدام أداة الملاحظة ثم التمحيص والتحليل لاستخلاص النتائج. بناء على ذلكيتسنّى لنا معالجة المحاور الأساسية التي يتألف منها الموضوع المطروح للمعالجة على النحو الآتي:

II. مفهوم الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه:

يعتبر الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد 19 هدفا استراتيجيا تسعى الجزائر إلى بلوغه، بالرغم من كونه يظل تحديا كبيرا، نظرا للظروف الاستثنائية التي تعيشها متأثّرة في ذلك بعدّة عوامل خلّفت آثارا اقتصادية واجتماعية وخيمة غير مسبوقة.

فما المعنى الدقيق للأمن الغذائي وما المطلوب لتحقيقه؟

الأمن الغذائي "هو قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حدّ أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، فالأمن الغذائي لا ينطوي بالضرورة على إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية أو حتى الجانب الأعظم منها محليا ، بل ينطوي أساسا على توفير الموارد اللازمة من الاحتياجاتمن خلال تصدير منتجات أخرى تتمتّع في إنتاجها البلاد بميزة نسبية على البلاد الأخرى ، وهذا المفهوم العام يمكن وصفه "بالأمن الغذائي بالآخرين وهو

يتضمن ثلاث مكّونات وهي الوفرة ، الاستقرار وإمكانية الحصول على السلع"(محمد السيد عبد السلام ، 1998 ، ص72)

ويعني مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية(الفاو) "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع في كل الأوقات، بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتّمتع بحياة موفورة النشاط والصحة، وتتمثّل الركائز الأربع للأمن الغذائي في توافر الأغذية وإمكانات الحصول عليه واستخدامه واستقرار الامدادات منها"(لأمم المتّحدة،2020، ص2)

نستشف من خلال هذا التعريف، أنّ مفهوم الأمن الغذائي يختلف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي، باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا، وهذا الاختلاف يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف (الفاو) أكثر انسجاما مع التحوّلات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية للسلع الغذائية. فأوّلا: ينبغي توفير الأغذية من خلال الإنتاج أو الاستيراد أو كليهما، وثانيا: ينبغي أن تتمكن الأسر المعيشية من الحصول على الأغذية، وهذا ما يعني ضرورة وصولها فعليا إلى الأسواق وقدرة المستهلكين المالية على تحمل تكاليف شرائها، وثالثا: ينبغي أن يستهلك الأفراد الغذاء بكمية كافية ونوعية مناسبة، وأن يتمتّعوا بالصحة الكافية للاستفادة من الغذاء، كما ينبغي أن تظلّ هذه العوامل جميعها مستقرّة ومستدامة مع مرور الوقت، وهذا ما يؤدي بنا إلى التطرق للعوامل الرئيسية للأمن الغذائي:

II.1- عوامل الأمن الغذائي:

يتأثر الأمن الغذائي بمجموعة من العوامل الرئيسية والتي تجعل من التنمية أمرا حيويا وهي:

-السكان ومعدّلات الزيادة السكانية.

-مدى تلبية الزراعة الحالية لاحتياجات المجتمع.

-مدى التطور في مستوى المعيشة والظروف الدولية التي تؤثر في تحديد مدى أهمية الاعتماد على الذات أو مدى إمكانية الاعتماد على الآخرين في توفير الاحتياجات الغذائية

-توافر الموارد الطبيعية الزراعية التي هي أساسا الأرض والماء، واللّذان تستند إليهما الزراعة في كل مكان.

وقد عرفت هذه العوامل في الآونة الأخيرة وخاصة الموارد الطبيعية الزراعية التي لم تعد متاحة، نتيجة استمرار الزيادة السكانية، والقلق على حالة البيئة أخذ في التصاعد، الأمر الذي سيجعل من تكثيف الزراعة في المستقبل هو الحل الأمثل، وسيكون امتلاك قدرات العلم والتكنولوجيا هو الفارق في هذه المسألة (أحمد طلحة الوليد،2020، ص28)

II.2- أهمية العامل البشري ودوره في الأمن الغذائي:

تشكل القوى العاملة الزراعية التي تضّم شريحة السكان الزراعيين الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة نسبة قليلة، خاصة إذا أخذنا في الحسبان تدني استخدام التكنولوجيا، ممّا يزيد الحاجة إلى الأيدي العاملة في الزراعة بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

ويعتبر دخل العامل الزراعي متدنيا بالمقارنة مع مستويات الدخل في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كما يتفاوت الإنتاج الزراعي فيما بين المناطق الزراعية ، حيث يعود هذا التفاوت إلى العوامل المناخية، والبنى التحتيّة المتاحة ، ومدى جودة الأراضي الزراعية ، ومدى قدرة المزارع ونصيبه من مدخلات الإنتاج الزراعي ، والسياسات الزراعية والسعرية والاستثمارية ، ومدى توفر الرعاية الصحية والاجتماعية للمزارعين ، وتنخفض إنتاجية العامل الزراعي في معظم الدول العربية ذات الموارد الزراعية مثل الجزائر ، ولكن هناك مجالات لتحسين الزيادة من خلال التوسّع في استخدام التكنولوجيا الزراعية وإعطاء الأولوية في مناطق الكثافة السكانية الزراعية للتنمية البيولوجية والمائية(المرجع نفسه ، ص29)

III. سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

يقتضي وضع الجزائر الراهن، التوجّه نحو تنفيذ سياسات تعمل على اتّخاذ إجراءات لازمة لتحسين مستوى الاستهلاك الفردي من الناحية الكمية والنوعية وإحداث آليات للدعم والمواكبة في المجالات ذات الارتباط بالأمن الغذائي.

1.III- أطر وضوابط الأمن الغذائي:

سعيا لتحقيق هدف الأمن الغذائي، فإنّ الجزائر انخرطت ضمن مختلف دول العالم، في إعداد آليات تتجسّد من خلالها استراتيجيات الحفاظ على الأمن الغذائي، ومنها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مبادئ روما الخمسة بشأن الأمن الغذائي العالمي المستدام، المبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية، إعلان المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية بروما، إطار العمل بشأن الأمن والتغذية في ظل الأزمات الممتّدة وغيرها.

ومن بين الأهداف الأساسية التي ركزت عليها هذه الآليات تتمثل في:

- توفير الأمن الغذائي.

-توجيه أنشطة تعمل على تحسين الأمن الغذائي.

-تعزيز الزراعة المستدامة.

-وضع مبادئ لمعالجة جميع أنواع الاستثمارات في الزراعة ونظم الزراعة والإقرار بالمكانة التي تحتلها الأرض في مجال التنمية عبر تعزيز حماية حقوق الانسان والحصول العادل على الأراضي.

-تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لتحسين الحوكمة ووضع أسس للتعاون بين الجهات المانحة والبلدان النامية.

-تشجيع التعاون بين البلدان وداخلها، بما في ذلك بين بلدان الشمال والجنوب.

-وضع إطار خاص بالأزمات الممتدة لمعالجة التجليات الحرجة لانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية وبناء القدرة على الصمود في الأزمات الممتّدة (لجنة الأمن الغذائي، 2017، ص14)

2.III- دعم الهيئات الدولية في المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي:

إنّ تحقيق الأمن الغذائي في البلدان النامية ذات الإمكانيات المحدودة جدا، يتطلب دعما من قبل الهيئات الدولية ذات الارتباط بالأمن الغذائي، كما يتسنّى أيضا اعتماد مبدأ التعاون بين الدول لتدارك الأزمة واحتوائها وهي على النحو الآتي:

1.2.III- هيئات ذات الصلة بالأمن الغذائي:

لقد ظهرت العديد من المؤسسات الدولية التي استهدفت تنسيق الجهود في مجال التنمية والحفاظ على الأمن الغذائي في الدول النامية التي تحتاج إلى الدعم والمساعدة بوجه عام بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

ومن بين هذه المؤسسات ما له علاقة مباشرة بقضية الأمن الغذائي، مثل منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية، برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي، وهي هيئات تعمل في مجال تقديم المساعدة في مجال التنمية وزيادة معدّلات الإنتاج (موقع الأمم المتحدة،2020) ، وهنها ما يؤثر بصفة غير مباشرة على الأمن الغذائي، كمنظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها منذ تأسيسها 1995 العديد من الدول بما في ذلك الدول النامية والفقيرة رغم تخوّفها من اقتصاديات دول العالم الصناعي على حساب اقتصادها في الكثير من المجالات(سلسلة دراسات، 2019، ص26)

ومن بين مجالات التعاون ذات الصلة بالأمن الغذائي، نجد أربعة مجالات رئيسية تتمثل في الآتي:

III.1.2.1- الدعم المالي:

جاء التمويل في أشكال متعدّدة، منها المنح، والقروض الميسّرة من حيث قيمة الفائدة أو مدّة القرض، ويعدّ البنك الدولي من أكبر مصادر التمويل للمشروعات في الدول النامية، بالإضافة إلى العديد من المؤسسات المالية الأخرى، وذلك من خلال اتّفاقيات ثنائية تحقق فائدة اقتصادية للدول المتقدمة والنامية أيضا.

III.1.2.2- الدعم الفني:

تعتبر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أهم المنظمات الدولية التي توفر هذا العون للدول النامية، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمات الوطنية التابعة للدول المتقدمة،وذلك من خلال الاتّفاقيات الثنائية، وأهّمها الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وكندا، والعديد من الدول الأوروبية، حيث تقّم هذه المساعدات نتيجة لظروف أو مصالح اقتصادية أو سياسية أو تاريخية.

III.1.2.3- البحوث الزراعية:

نظرا لعدم كفاية عنصر التمويل والعجز المسجل في مواجهة مشاكل التنمية، ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد نظام للتعاون يكفل مساعدة المؤسسات البحثية الزراعية، وتنمية قدراتها في إطار التعاون المشترك، وهكذا تبلورت الفكرة لإنشاء معاهد بحثية دولية في جامعات الدول المتقدمة في مجالات الزراعة والغذاء المختلفة، ولكن تبق المساهمة الأكبر من خلال اتّفاقيات التعاون الثنائي بين الدول المتقدمة والدول النامية (محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص65)

وخلاصة القول، أنّ سياسات الدول عامة والجزائر محور الدراسة على وجه الخصوص تتحمل جزءا من المسؤولية، وذلك فيما يتعلق بالبرامج والسياسات المتّبعة على المدى المتوسط والطويل في نظم الأغذية والزراعة، لذلك فإنّ تدني مستوى الآليات العالمية للأمن الغذائي وأيضا غياب التنسيق على المستوى الوطني أو الدولي، أثّر بشكل كبير في نقص الأغذية في الدول النامية مع هامش الاختلاف من دولة لأخرى.

IV. آثار فيروس كورونا المستجد على الأمن الغذائي:

تسبّب انتشار فيروس كورونا المستجد في العديد من الخسائر المادية والبشرية على حدّ سواء، حيث ألق بضلاله على كافة جوانب الحياة البشرية وأصابها بالشلل والانهيار، خاصة بعد توقّف حركة المؤسسات وآلات الإنتاج، وأصبح العالم بأسره عرضة لاختلال هياكله الاجتماعية والاقتصادية (علي محمد الخوري، 2020، ص13)

IV.1- آثار فيروس كورونا المستجد على الامدادات الغذائية:

صرّحت المتحدّثة باسم برنامج الأغذية "إليزابيث بيرز" أنّ تعطيل الامدادات الغذائية لا يزال في أدنى مستوياته وأنّ إمدادات الغذاء مستقّرة نسبيا، مشيرة إلى مخزون الحبوب العالمية الموجودة في مستويات مريحة"(إليزابيث بيرز، 2020، ص15)

ووفقا للتقارير العالمية، فإنّ القطاعات الأكثر تضرّرا بالأزمة هي قطاع الأنشطة السياحية والترفيهية، السفر والطيران، الأنشطة المصرفية والأوراق المالية، أما أكثر قطاعات الأعمال التي ازدهرت وازداد الطلب عليها، فهي قطاع الصناعات العلاجية والصناعات الغذائية، صناعة منتجات النظافة الشخصية والتطهير، تجارة التجزئة، قطاع أنظمة المعلومات والاتصالات، والتجارة الالكترونية، أما القطاعات التي تأثرت بصفة أقل، فهي تتمثل في التعليم والصناعات البتروكيماوية ثم الزراعة (علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص124)

وإذا كان قطاع الزراعة وما يرتبط به من صناعات غذائية لم يتأثر بشكل كبير بالرغم من القيود المفروضة على التنقل،إلا أنّه قد أصبح تحّديا غير مسبوق ينطوي على تأثيرات اجتماعية واقتصادية بالغة من بينها المساس بالأمن الغذائي،خاصة بعد اتّخاذ بعض الدول تدابير حظر تصدير السلع الغذائية الأساسية (موقع إلكتروني، 2020)

IV .2- الآثار المحتملة على الامن الغذائي:

لقد خلصت دراسة قامت بها جامعة "هارفارد" الأمريكية بغية تقصي سيناريوهات تعافي الاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا، إلى أنّ التأثير الاقتصادي لفيروس كورونا سيكون مؤقتا، ولو استمرّت سياسة الغلق المعتمدة من قبل معظم الدول، فإنّ ذلك سيؤدي إلى الإخلال بالنظام الاقتصادي والذي سيسفر لا محال عن تسريح غالبية العمال واتّساع حجم البطالة، وحدوث عطب في عجلات الإنتاج وخاصة عمليات الإنتاج الاقتصادية الأساسية مثل الزراعة والصناعة ومواد الطاقة، فقد يكون الأمر كارثيا (علي محمد الخوري، مرجع سابق، ص89)

نلاحظ أنّ هذه الدراسة لم تحدّد المدّة الزمنية التي قد يستغرقها الوباء، رغم المجهودات المبذولة في مسعى القضاء عليه، ممّا يجعل الأمور تنحصر في خانة الفرضيات التي لا يمكننا تأكيدها نظرا لعدم إمكانية تأكيد الاحتمالات الواردة.

فقد أثّر فيروس كورونا المستجد بشكل كبير على الأمن الغذائي والاقتصاد وسبل العيش في مختلف بلدان العالم المتقدمة منها والنامية أيضا، كما أدّى إلى تعطيل سلاسل التصدير والاستيراد، إضافة إلى القيود المفروضة على وإغلاق الأسواق، ممّا تسبّب في تعطيل تدفّق المواد الغذائية وضروريات الحياة، حيث أدّى ذلك إلى انخفاض القدرة على الوصول إلى الغذاء نظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي الذي قلّل من القدرة الشرائية للأسر (موقع إلكتروني، 2020)

إنّ استمرار فيروس كورونا المستجد في الانتشار، سيؤثر حتما على الأمن الغذائي، فالقيود المفروضة ستعيق الخدمات المتعلقة بالأغذية، وستتعطل أيضا الإمدادات بشكل كبير، إضافة إلى التأثير الذي سينجم على توافر الغذاء وانخفاض الدخل وخسارة الوظائف، ممّا يهدّد الأمن الغذائي في سائر الدول (موقع إلكتروني، 2020)

وسيزداد الأمر خطورة في حالة لجوء الدول المصدّرة للسلع الغذائية الأساسية إلى حظر التصدير خاصة مع ظهور البوادر الأولى لذلك، وبالتالي قد يؤدي هذا إلى ارتفاع الأسعار كما أكدت " إليزابيث بيرز" المتحدثة باسم برنامج الأغذية العالمي (إليزابيث بيرز، مرجع سابق، ص16)

ومما لا شكّ فيه أنّ الدول المتضرّرة التي تعاني ويلات الأزمات الإنسانية، ستكون هي الأكثر تأثّرا من تداعيات الفيروس، حيث سيكون للجائحة تأثيرات كبيرة على إيصال المساعدات الإنسانية، فضلا عن المتطلبات المالية الواجب توفيرها للأطر المشرفة على العملية الإنسانية في مختلف البلدان، وفي هذا يقول "ديفيد بيزلي" المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتّحدة "إنّ الانتشار العالمي لكوفيد -19 أسفر عن أزمة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية"(ديفيد بيزلي"، 2020، ص18)

V.تجربة التعاون الدولي في مجال الأمن الغذائي:

رغم أهمية التعاون الدولي في ظل أزمة كوفيد-19، إلاّ أنّ الامدادات الغذائية غير كافية، نظرا لبعض الصعوبات الناجمة عن عجز للمنظمات الدولية في عمليات الدعم، كما سنبيّن ذلك في الآتي:

1.V-الحفاظ على استمرار الإمدادات الغذائية:

إنّ الاعتماد على الامدادات الغذائية فيما بين الدول مهم جدا، نظرا للأزمة الخانقة التي تعصف بنسيج المجتمعات كافة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق يتعلق بمدى حدود التعاون؟ وهل سيستمرّ الوضع إلى غاية انتهاء الأزمة؟

لقد حرصت معظم الدول في ظل أزمة كوفيد-19 على التعاون فيما بينها، وذلك لضمان تدفّق الامدادات الغذائية، ولكن مع تفاقم الأوضاع وازدياد حدّة انتشار الفيروس، فرضت هذه الدول قيودا على التصدير أو لجأت إلى حظر التصدير وخاصة ما تعلق بمادة الحبوب التي تعدّ حيوية بالمقارنة مع جميع السلع الغذائية في حالة الأزمات.

وبالرغم من المجهودات المبذولة في مجال تقديم المساعدات الغذائية ، فإنّها غير كافية ، كما أنّ مجال التعاون أصبح يتراجع ، وظهر قلق كبير لدى المنظمات في مجال التعاون والتضامن بشأن استمرارية وكفاية المساعدات في المستقبل في ظل أزمة كوفيد-19 ، حيث قرّر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتّحدة تخفيض المساعدات الإنسانية ، وهذا سيؤثر طبعا على وضع الدول في مختلف مناحي الحياة ، وخاصة الاجتماعية منها والاقتصادية وسط تصاعد التهديدالذي يمثّله تفشي الفيروس المستجد ، حيث عبّر الأمين العام للأمم المتّحدة عن قلقه بشكل خاص من عدم وجود تضامن كاف مع الدول النامية فيما يتعلق بالاستجابة لجائحة كورونا-19(موقع إلكتروني،2020) أن يزداد الأمر سوءا في حالة استمرار القيود، واستمرار الدول المصدرة في حظر التصدير بغية تعزيز الاحتياط لديها، حينئذ كيف يمكن تأمين الامدادات الغذائية في مختلف الدول في ظل الأزمة؟ إنّه لا توجد لآليات لإلزام الدول المصدّرة للسلع وخاصة الأساسية منها بالاستمرار في التصدير، وبالتالي الاستمرار في التعاون (موقع إلكتروني، 2020))

2.V- تدابير تعزيز الأمن الغذائي في ظل أزمة كوفيد-19:

هناك جملة من الآليات والتدابير الواجب اتّخاذها من طرف لجنة اليقظة الاقتصادية بغية حماية النسيج الاجتماعي والتصدي للآثار السلبية لكوفيد-19 والتي سنوردها على النحو الآتي:

1.2.V- سد الخصائص من السلع الغذائية الأساسية:

إنّ أول إجراء استعجالي ينبغي القيام به من طرف كافة الدول بما في ذلك الجزائر لتفادي أي انعكاس سلبي لهذه الأزمة على الأمن الغذائي ، هو تحديد مخزون الاحتياط المتوفر لديها ، مع تقدير منتوج السنة الجارية ، وفي حالة عدم كفايته لتغطية المدة المطلوبة ، يجب سد الخصاص عن طريق الاستيراد من الخارج .هذه هي الخطوة الأولى التي تعدّ إجراءا اضطراريا تتخللها مجموعتان من المخاطر تتمثل في ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية ، ممّا قد يؤدي إلى صعوبة الشراء بالرغم من توفر الامدادات في الأسواق العالمية وهي ما يعرف بمخاطر الأسعار ، والثانية هي عدم توافر الأغذية بالرغم من وجود أموال تكفي لشرائها وهو ما يصطلح عليه بمخاطر الامدادات .هذا النوع الثاني من المخاطر هو المثير للقلق بحيث تكون له تبعات أشد على البلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات ، حيث وكما أشارت تقديرات برنامج الأغذية العالمي للأمم المتّحدة إلى إمكانية نفاذ الامدادات الغذائية ما لم يتم وضع خطط لتجنّب الأزمة (منشور البنك الدولي ، 2020 ، ص4)

وعلى الرغم من أن الاستيراد أمر اضطراري لا مناص منه في هذه الظروف من أجل تجنّب الأسوأ، إلاّ أنّ الحكمة تقتضي تجنّب مخاطر الاستيراد في الأزمات عبر تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للدول التي تتوفر على الإمكانيات والمؤهلات الطبيعية لارتباطه بالأمن القومي بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية.

2.2.V- تكوين الاحتياط من السلع الغذائية الأساسية:

يعدّ التخزين من العناصر الأساسية في استراتيجية الأمن الغذائي، وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية، وهي طريقة معروفة جدا لدى الدول على اختلاف الأزمنة، ويقصد بالمخزون عملية الاحتفاظ بالسلع قصد استعمالها في وقت لاحق، فتخزينها يعني الاحتفاظ بخصائصها من حين إنتاجها إلى حين استهلاكها، وخلال هذه المدة الزمنية، فالتخزين يسلهم في تحصينها قصد استعمالها دون المساس بجودتها، ذلك أنّها مرحلة انتقالية ترتبط بوفرة الإنتاج وضرورة تخزين الفائض.

وبالرغم من أنّ المخزون يبق أهم عملية في منظومة ما بعد الحصاد، إلاّ أنّ العديد من الدول ليست لها سياسة واضحة في هذا المجال،لأنّه يتطلب ميزانية خاصة لزيادة القدرة الاستيعابية للتخزين وما يرتبط بذلك من أعمال الصيانة

والمعالجة، هكذا يتسنّى على الجزائر المباشرة في ضمان هذه الطريقة ضمن استراتيجيات فعالة حفاظا على الامن الغذائي خاصة في ظل التأثيرات السلبية الناجمة عن كوفيد-19(علي إيتونجار، 2020، ص12)

V. 3.2-الحفاظ على سلامة المواطنين:

تعمل الجزائر على الحرص في المحافظة على سلامة المواطنين من خلال زرع الثقة بالنفس وذلك من خلل تحسيسهم بقدرة المؤسسات على توفي الحاجيات الغذائية اللازمة وضمان استمرار الوصول إليها، وهي مسؤولية مهمة تقع على عاتق مختلف الدول بغية تفادي القلق والهلع، حيث يستمرّ تدفق الامدادات من السلع الغذائية الأساسية والحفاظ عليها في الأسواق بكيفية مستمرة ومراقبة الأسعار وزجر تجار الاحتكار لضمان وصول السلع إلى جميع الفئات (فاطمة بكدي،2019 نص66)

V. 4.2-التنسيق مع المنظمات الإنسانية:

تعمل حكومات الدول المعنية بالمساعدات في إطار المنظمات الدولية في المجال الإنساني، على تقديم الدعم اللازم للسكان الواقعين تحت حمايتها، ذلك أنّ القانون الدولي الإنساني ينص على إجراءات إغاثة تقوم بها مختلف الجهات، مثل منظمات المساعدة الإنسانية بغية الانتقال السريع إلى المناطق المتضرّرة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2020، ص65)

I. V.استراتيجيات وبرامج تحسين الأمن الغذائي:

I. V1.1-إعداد استراتيجية للأمن الغذائي:

إنّ من ركائز الصمود في مواجهة أزمة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات الممتدة هو تحسين الأمن الغذائي للمواطنين على المدى المتوسط والطويل، وهي مسؤولية تقع على عاتق الدول والحكومات، إلاّ أنّ نجاحها يتطلب دعما من المجتمع الدولي.

وقد جاء ضمن الالتزامات التي تّم التعّد بها في مؤتمر روما" نحن نؤكد أنّ الأمن الغذائي مسؤولية، وأنّ أية برامج لمواجهة تحديات الأمن الغذائي ، ينبغي أن تصاغ بصفة جماعية ، وتصّمم وتمتلك وتدار وتبنى على التشاور ، وسوف نجعل الأمن الغذائي أولوية عليا وسيتّضح ذلك في برامجنا وميزانياتنا،فارتباط الامن الغذائي بأمن وسلامة واستقرار الدول يجعله من ضمن الأولويات الكبرى التي ينبغي على الدول أن تتعامل معها بجدية وذلك بناء على خطة استراتيجية وبرامج يتّم السهر على تنزيلها بفعالية على أرض الواقع"(sommet mondial,2019)

إنّ تحقيق الأمن الغذائي يتوقف على وضع استراتيجية تستند إلى تقييم للمخاطر، وتهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية قبل التصدير وتكوين مخزون من السلع الغذائية الأساسية، وتشجيع الاستثمار كآلية فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ويمكننا إيراد مختلف العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار على النحو الآتي:

I. V1.1.1-تكييف البرامج مع الظروف الاستثنائية التي تشهدها سائر الدول:

لقد أبرز المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة أنّ الأزمة الحالية ستمتدّ بمرور الوقت مع موجات متعدّدة، حيث قال " نحن بحاجة إلى التخطيط المسبق والاستعداد، ذلك أنّ الوقاية المبكرة والعمل المبكر أمران ضروريان، وأنّ مثل هذه البرامج يجب أن تحتوي على خطوات تنفيذية ملموسة، ويجب أن تستند إلى تقييم المخاطر وأن تتكيف مع الظروف الحالية"

فبناء استراتيجية محكمة قادرة على مواجهة الأزمات في ظل عالم يتميز بالترابط، ينبغي أن يؤسس على تحليل شامل للمعطيات والمعلومات المرتبطة بكافة المجالات، سواء ما تعلق بالمجال الصحي، أو المجال الاقتصادي وغيره من

المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي دوليا، فالتحليل الدقيق المبني على قاعدة معطيات شمولية، يمكّن من وضع ودراسة الاحتمالات الممكنة واعتماد حلول استباقية ناجعة.

I. V.1.2- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتوجات الغذائية الأساسية:

إنّ أي استراتيجية حكيمة ينبغي أن تستفيد من إيجابيات مبدأين أساسين هما : الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي على حدّ سواء ، فإذا كان علينا أن نعمل على تنمية الإنتاج والصادرات من السلع عالية القيمة النقدية ، فإنّنا يجب أن ندرك أنّها ليست الطريق الآمن لتحقيق الأمن الغذائي ، وأنّها يجب أن تكون مكّملة لسياسة الاعتماد على الذات وليست بديلا لها، وفي هذا الصدد يقول " مولا ربيه وكولنز" إنّ أحد الشروط الحاسمة هو أنّ احتياجات الغذاء الأساسية يجب تلبيتها محليا ، فما من بلد يستطيع المساومة بنجاح في التجارة الدولية ما دام يسعى يائسا لبيع منتجاته حتى يستورد الغذاء ، ودون الاعتماد الغذائي الأساسي على النفس ، فإنّ الاعتماد المتبادل الذي ينبني على التكلف ، لا يمكنه أن يكون سوى دخان للسيطرة على الوضعية الغذائية للبلدان"(محمد السيد عبد السلام ، مرجع سابق ، ص78)

هذا فضلا على أنّه لا أمان في الامن الغذائي لأن ذلك يفترض إمكانية الحصول على الاحتياجات الغذائية من الأسواق الخارجية المتاحة للواردات في أي وقت وبصورة آمنة، فهل هذا الافتراض يحمل قدرا معقولا من المصداقية؟

I. V.1.3- تشجيع الاستثمارات الزراعية:

يعتبر تشجيع الاستثمارات الزراعية أمرا استراتيجيا، لأنّه السبيل الوحيد لتفادي التبعية الغذائية، كما يساعد على البقاء والصمود في مواجهة الأزمات، وتتجلى أهمية الاستثمار في كونه يلعب دورا أساسيا في إعطاء دفعة للإنتاج في المجال الزراعي خصوصا في ظل نقص الموارد الطبيعية من الأرض والماء، وهذا بطبيعة الحال يتطلب وجود بيئة استثمارية تضطلع بدور أساسي في التشجيع على الاستثمار أو الحد منه "(عبد الرزاق الصبيحي، 2020، ص54)

وإذا كانت علاقة الارتباط بين الموارد الطبيعية والاستثمار تبقى قائمة، وأنّ الدول ذات الموارد الطبيعية الغنية أقدر على تطوير قواها الإنتاجية من الدول الفقيرة من تلك الموارد، فإنّه لا بدّ من المحافظة على هذه الموارد وتنميتها وضمان حسن تدبيرها وخاصة الأرض الزراعية والماء باعتبارهما من أهم مكونات قاعدة الموارد الطبيعية الزراعية التي تستند إليها الزراعة في أي مكان"(نهال ناجي، علي العولقي، 2019، ص323)

يبقى أن نشير إلى أنّ كل عملية إنتاجية لا تكاد تخلو من ضرورة توافر عنصريها الأساسيين، وهما رأس المال المادي ورأس المال البشري، وحاجة المجتمع إلى موارده البشرية في شتى الميادين ضرورية بالدرجة الأولى"(علي العطار، 2020، ص105)

فبالنظر إلى الانفتاح الذي يعرفه العالم والإجراءات التي يتم تبنيها للرفع من وتيرة الاستثمارات، فإنّ الحاجة إلى يد عاملة مؤهلة ستتزايد"(جمال خلوق،2019، ص79)

I. V.1.4- توفير التمويل الملائم لاستراتيجية الأمن الغذائي:

إنّ العلاقة بين التمويل والتطور الاقتصادي والادخار والاستثمار المنتج هي علاقة ضرورية، فوجود سوق مالي أو قطاع بنكي متطور عامل مهم لتحفيز الاستثمار، فالدولة تستفيد من جانب التمويل في توجيه الاستثمارات بما يكفل تحقيق أهداف استراتيجيتها في مجال تحقيق الأمن الغذائي وما يرتبط بها من عمليات التنمية وتحسين الإنتاجية، هذا إضافة إلى تشجيع الصناعات الغذائية، وهذا ما يتطلب اعتماد مصادر مبتكرة للتمويل (الأمم المتحدة، 2019، ص10)

وإذا كانت البلدان الكبرى تستطيع تمويل استراتيجياتها للأمن الغذائي، فإنّ دولا أخرى خصوصا الدول النامية قد تحتاج إلى تمويل خارجي في هذا الشأن على شكل قروض أو إعانات لتمويلها، وهذا ما يتطلب منها توجيه التوجيه الأمثل لتحقيق أهداف استراتيجياتها في مجال الأمن الغذائي.

I. V.1.5- تنسيق جهود مختلف الفاعلين في القطاعات ذات الصلة بالأمن الغذائي:

يتوقف نجاح أي استراتيجية على دقة مضامينها وأهدافها المتوخاة، وفق ما هو مخطط له وهذا يتطلب تحديد أدوار ومسؤوليات المؤسسات العامة ذات الصلة بالأمن الغذائي على جميع المستويات لضمان الشفافية والمساءلة والتنسيق الفعال ، بالإضافة إلى تقوية العلاقة بين الشركاء في منظومة التغذية عن طريق خلق أرضية للتنسيق فيما بينهم وزيادة مساهماتهم في تحقيق متطلبات التنمية وتعزيز الصمود القائم على تحسين الأمن الغذائي والاستخدام الأمثل والمستدام للمصادر الطبيعية وبناء قاعدة مؤسساتية مستدامة."(نهال ناجي ، علي العولقي ، مرجع سابق ، ص335))

ونؤكد في هذا السياق على أهمية مرحلة التقييم ورصد النتائج من أجل قياس نسبة بلوغ الأهداف المسطرة ومعالجة أسباب القصور والانحراف أثناء بناء الاستراتيجية ووضع البرامج على أرض الواقع.

هذا ما يؤهلنا إلى المساءلة عن دور الاقتصاد الرقمي في دعم القدرات الإنتاجية المادية والبشرية في ظل الفيروس القائم؟

I. V.1.6- تعزيز الاقتصاد الرقمي:

تتطلب تدابير احتواء فيروس كوفيد-19 تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال تحقيق ما يلي:

-تعزيز وتوسيع نطاق اعتماد الرقمنة والتطبيقات المتاحة من أجل دعم وترقية الاقتصاد الرقمي.

-تصميم طرق جديدة للخدمات الاستشارية منها الخدمات الاستشارية القائمة على البيانات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي ووسائط الاتصال الجديدة وتبادل المعلومات.

- استخدام الحلول الرقمية وتطويرها لسدّ الفجوة.

-دعم التمويل الالكتروني للتصدي للقيود في الحصول على المدخلات.

-دعم منصّات التجارة الالكترونية للأغذية لتحقيق المزيد من التقدم داخل سلاسل القيمة.

-اعتماد تقنيات الاستشعار الذكية والتوسع فيها من أجل رصد جودة الأغذية وسلامتها.

-ابتكار الأدوات الرقمية والتوسع فيها وتعزيزها لاستخدامها أثناء أزمة انتشار فيروس كوفيد-19.

-تطوير التكنولوجيات الرقمية وتعميمها لأغراض تجارية وتسويقية.

-تهيئة بيئة مواتية لعرض التكنولوجيات الرقمية وخلق الطلب عليها.

-استخدام الأدوات الرقمية المتاحة على مستوى التكنولوجيات منها الهواتف المحمولة وصور الأقمار الصناعية.

-تقديم حوافز عاجلة للشركات الناشئة في مجال الرقمنة من خلال تحديات المعرفة والابتكار.

-رفع مستوى الحصول على المنتجات المالية المناسبة لمنظمات المنتجين والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة التي ترغب في الدخول في الاستثمارات الرقمية.

-تحسين وتنظيم الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء التعلم الآلي للبيانات الضخمة في مجال الزراعة الرقمية.

-الترويج للأدوات المتاحة للتجارة الرقمية وتعزيز الإطار التنظيمي للتجارة الالكترونية على المدى المتوسط.

-الاعتماد على الحملات الإعلامية للترويج بشأن جميع الحلول الرقمية الرئيسية.

-أنشطة توضيحية للحلول الرقمية في مراحل مختلفة من النظم الغذائية وعلى أنواع مختلفة من التكنولوجيات.

-التدريب الالكتروني على مختلف مستويات النظام الغذائي وعلى مختلف التكنولوجيات الرقمية.

-وضع إطار تحفيزي لاستخدام المنتجات الرقمية واستهلاكها بموجب الدعم ونظام القسائم والاستقطاعات الضريبية.

-تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع موّردي التكنولوجيات، وتعزيز القدرات الفنية والروابط السوقية للموّردين للاستجابة بشكل أفضل لطلب السوق.

V II. خلاصة:

إنّ أزمة جائحة كوفيد-19 كغيرها من الأزمات بدأت وستنتهي بما تضمنته من مآسي ولحظات عصيبة، لكنها تعدّ اختبارا حقيقيا لمناعة الدول وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية واختبارا لمناعة النظم الدولية قبل مناعة الأفراد ، وهو ما يستوجب إعادة ترتيب الأولويات ، وخاصة قضية الأمن الغذائي التي يجب أن يتم وضعها على رأس هذه الأولويات .فهذه الأزمة جعلت هذه القضية تطفو إلى السطح من جديد لتشغل بال الحكومات والشعوب في هذه الفترة بقدر انشغالها بالجانب الصحي وأكثر، لأنه بدون توافر الغذاء والقدرة على الوصول إليه لا يمكن الصمود في وجه هذه الجائحة.

كما برزت هذه الأزمة أهمية التعاون والعمل المشترك بين الدول في الأزمات ، ذلك أنّ تعزيز الأمن الغذائي قضية مشتركة ، تتحمل فيها الدولة مسؤولية صياغة خطتها للأمن الغذائي والسهر على تنفيذها ،ويتحمل فيها المجتمع الدولي مسؤولية التنسيق والدعم من أجل بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تحسين وتعزيز الأمن الغذائي العالمي ، وتكريس قيم التضامن الذي يبق مطلوبا وبشدة لضمان استمرار تدفق وإيصال المساعدات الإنسانية للفئات المتضررة بالبلدان التي تشهد أزمات إنسانية ،وكل ذلك بالموازاة مع تضافر اهتمام كل دولة وجهود المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين ، وذلك من خلال آليات الدبلوماسية الوقاية وصنع السلام"(كمال حماد ، 2018 ، ص41)

إنّ جائحة كوفيد-19 قد كشفت عن هشاشة الأنظمة الصحية والغذائية لمختلف الدول ، هذا ما أدى إلى وضع خطة لعام 2030وبيّنت مدى ترابط أهداف التنمية المستدامة فيما بينها ، أزمة شاملة أثّرت على كافة قطاعات الاقتصاد وفرضت تحديات أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، ممّا يدعو إلى أهمية بذل المساعي والشراكات الدولية في إطار "عقد الأمم المتحدة للعمل"، وبالرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كزفيد-19 ، فإنها قدّمت للمجتمع الدولي فرصة من أجل التضامن وتحويل الأزمة إلى محرّك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 .

وفي هذا يقول "دومينيك بير جيون" مدير إدارة حالت الطوارئ وإعادة التأهيل ومسؤول البرنامج الاستراتيجي لبناء القدرة على الصمود في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) " ولعلّ أحد الجوانب المشرقة لهذه الجائحة هو الادراك المشترك بأنّنا جميعا في مواجهة هذه المحنة، وعلى الرغم من التركيز على ضمان رفاه الإنسانية، فقد أدركنا أيضا أنّ هذا الفيروس لا يحترم الحدود، فسوف يعود هذا الفيروس ليطاردنا جميعا"(المرجع نفسه، ص42)

ومن أهم التوصيات التي يمكننا التأكيد عليها في الآفاق المستقبلية للبحوث العلمية على المدى المتوسط والطويل، نذكر ما يلي:

-التنسيق والتشاور مع جميع الأطراف الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية، بغية الحفاظ على استمرار عمل سلسلة الإمداد الغذائي المحلي والدولي، مع تحديد مواطن المشاكل في الوقت المناسب والاستجابة للاحتياجات.

-إنّ أزمة كوفيد-19 تتطلب استخدام الرقمنة من أجل تيسير الوصول إلى أسواق المدخلات والمخرجات والدعم المالي، وهكذا لا بدّ الاستفادة من هذه الفرصة في تحقيق التقدم على صعيد تحديث مجموعة من الخيارات الخاصة بالابتكارات.

-دعم النظم الصحية قصد التخفيف من حدّة الآثار الناجمة عن مرض فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) على الأمن الغذائي.

-التأكد من المعلوماتوالبيانات الكافية أثناء الأزمة حتى يتسنّى تحليلها واستخدامها في إقامة حوار استراتيجي بشأن تطوير جيل جدبد لأنظمة غذائية تتوفر على المقدرة على الصمود.

-تعزيز التدابير اللازمة لحماية سلامة المواطنين.

-البحث عن بدائل مع الأخذ في الاعتبار الخطط الخاصة بجميع الروابط في سلسلة الإمداد الغذائي.

-إجراء تقييمات للمخزونات الغذائية وتوقعات الإنتاج لتقديم الامدادات، وتحديد مواطن القصور أو العجز، وإعادة تخصيص المخزونات الغذائية بين مناطق مختلفة في الدولة (الفاو، 2020)

-أن تقوم الحكومات بتوعية المواطنين وإحاطتهم للحفاظ على أنماط غذائية مغذية وصحية.

-دعم العمل الجماعي من أجل حماية الأشخاص المتضّررين من أزمة كوفيد-19.

-الاعتماد على المساعدات الإنسانية في توفير الأمن الغذائي.

-توفير الدعم لإنقاذ الأرواح ودعم سبل كسب العيش للأشخاص المتأثرين بالأزمات.

-هناك ضرورة للعمل الجماعي أكثر من أي وقت مضى من أجل دعم النظم الصحية في الدول المتأثّرة بالنزاعات وتخفيف وطأة الآثار الناجمة عن فيروس كورونا المستجد-19 على الأمن الغذائي.

-تصميم التدخلات بعناية حسب الاحتياجات وتكييفها مع السياقات الصحية والإنسانية والمؤسسية لكل دولة وإشراك المجتمعات على نحو إيجابي.

V. الهوامش والاحالات:

1.محمد حسين، سمير. (1995) بحوث الاعلام، الأسس والمبادئ، القاهرة: عالم الكتب للطباعة والنشر، ص132.

2. Mucchielli, Roger. (1995). L'analyse de contenu des documents et des communications, Paris: Edition ESF, p17.

3.عبد السلام، محمد السيد. (1998) الأمن الغذائي في الوطن العربي، الكويت: دار أسامة، ص72.

4.الأمم المتحدة. (2020) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا"، شوهد في 2020/06/10، في https://bit.lyl3j37oqG

5.الوليد، أحمد طلحة. (2020) التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي: أبو ظبي.

6.لجنة الأمن الغذائي. (2017) الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، مشروع للمناقشة في اجتماع مجموعة العمل المفتوحة العضوية، ص14.

7.https://www.un.org/ar/sections/about-un/funds-programmes-specialized-agencies-and-others/site/2020/04/07.21/00

8.منظمة التجارة العالمية. (2019) نحو مجتمع المعرفة، الجزائر: سلسلة دراسات، ص26.

9.الخوري، محمد علي. (2020) مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ص13.

10.https://news.un.org/Ar/story/2020/06/14.20 :00

11.https://www.dw.com/a-52984617/2020/09/11.19 :00

12.https://www.fao.org/news/story/ar/item/1270137/2020/10/09/20 :40

13.https://www.fao.org/news/story/ar/item/1272160/2020/04/27/19 :30

14.https://news.un.org/Ar/story/2020/04/1053622/20 :45

15.البنك الدولي. (2018) الأمن الغذائي في البلدان العربية، منشور للبنك الدولي، ص4.

16.https://www.maghress.com/attajdid/15738/2020/09/20/21 :40

17.بكدي، فاطمة. (2016) الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، ص.66

18.point9. (2019). Déclaration du sommet mondial sur la sécurité alimentaire, Rome, p2.

19.https://www.fao.org/director-general/news/news-article/fr/c1270606/2020/10/19 :30.

20.الصبيحي، عبد الرزاق. (2015) إدارة واستثمار موارد الأوقاف، الإشكالات والتحديات. مجلة الحقوق. العدد 18، ص.54

21.ناجي، نهال. (2017) العقار والاستثمار، الرباط: دار المعارف، ص323.

22.العطار، علي. (2019) التنمية الاقتصادية والبشرية، بيروت/لبنان: دار العلوم للطباعة والنشر، ص105.

23.خلوق، جمال. (2020) واقع الحال ومطلب التنمية، المغرب: الألفية الثالثة، ص79.

24.الأمم المتحدة. (2019) سياسات الامن الغذائي بالمنطقة العربية، بيروت/لبنان: دار الطليعة، ص10.

25.منظمة الأغذية والزراعة. (2019) التحديات والفرص في ظل عالم واحد، ص278.

26.https://www.fao.org/3/ca8623en/ca8623en/2020/09/07/19 :15.